**مقدمة:**

 لا ريب أنَّ الصراعات على تنوعها الفكري والسياسي والمجتمعي، تُعدّ إحدى أهم العوامل البُنيوية المُشتتة للوحدة والتناغم والتقدم المجتمعي الشامل، وكلما تجذّرت مناشئها وعواملها وتداخلاتها ودوائرها، كلما اتسعت مساحة نتائجها الكارثية، وهذا ما عانته وتعانيه ذاتنا الوطنية العراقية في عهودها السالفة وأزمنتها المعاصرة، وهو ما نتخوف من ترسباته في مراحل تجربتنا العراقية القادمة.

 **نقول:** تميزت الذّات الوطنية العراقية خلال العقود الحديثة بأزمة الصراع وفق أنساق متعددة، تجلّت بجملة من الصراعات الداخلية والخارجية التي أخذت بالتعبير عن نفسها في أكثر من مقطع من عمر الدولة والمجتمع العراقي، وبالذات في بُنيتهما الذاتية وما نتج عنهما من تجارب على مختلف الأصعدة.

 ولأنها ذاتاً مأزومة بالصراعات المستديمة في بُعدها الذاتي وما يترشح عنها خارجياً، فقد غدت مركز التقاطع الإستراتيجي الذي تتمحور حوله الصراعات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، وعلى ضوء ما سيستقر عليه الحال العراقي، ستتحدد بالتبع ملامح المنطقة والنظام الإقليمي والعالمي القادم؛ ولعلَّ سر تدويل القضية العراقية ناجم عن تداخل قضاياها وقضايا الصراعات الإقليمية والدولية في عناوينها السياسية والاقتصادية والثقافية.

 من هنا، فإنَّ إدراك طبيعة ومناشئ الصراع العراقي في تعبيراته الذاتية في الوقت الذي سيُحدد مستقبل بلدنا بعد عقود البلاء التي مُني بها بسبب هذه الصراعات المتوالية، فإنه في الوقت نفسه سيمتد شعاعه سلباً أو إيجاباً إلى المنطقة والعالم بأسره.

 إنَّ إثارتنا لمسألة الصراع هنا يستهدف تركيز الاهتمام النخبوي والمجتمعي بأهمية النهوض النوعي لاجتثاث مناشئ الصراعات وجذوره التي ميّزت تجربتنا العراقية الحديثة وصولاً لواقع أمثل يسوده الوئام والتعاون والوحدة، فعلى ضوء تعاطينا العملي مع أصول ومقومات هذه الصراعات سنرسم دورنا ومستقبلنا وحدةً أو تشرذماً سيادةً أو وصايةً تقدماً أو تقهقراً، وما مثال الصومال أو لبنان ببعيدٍ عنّا !! فالصومال أنهكته الصراعات القبلية والحزبية فانهارت الدولة من الأساس لتغدو البلاد ساحة حرب ومناطق نفوذ تتقاسم الأرض والسيادة والموارد على طريقة الميليشيات والعصابات المؤدلجة !! ولبنان أحالت صراعاته الدولة إلى كانتونات طائفية وسياسية مُعلنة ففُصّل الدستور ومؤسسات الحكم على أقيسة طوائفه ونفوذ بيوتاته!!

 والفشل في خلق دولة متماسكة ومجتمعٍ موحد لهو فشل عام لا تُستثنى منه أية قومية أو طائفة أو سلطة أو حزب أو نُخبة في أية تجربة، إنّه تعبير عن فشل منظومات التعايش والمواطنة والمصير المشترك، ومثل هذا الفشل لا تعود آثاره السلبية على شريحة أو نُخبة معينة؛ بلْ هو فشل للإنسان والمجتمع والدولة وعلى جميع المستويات،.. وعليه نؤكد أنَّ مسؤولية حل الخلافات والصراعات بما يضمن سلميتها والتزامها بالأنظمة العامة والقواسم الوطنية والمصالح العُليا، لهي مسؤولية عامة ستعود بالنفع والعطاء لجميع مواطنينا،.. إنَّ أكثر المجتمعات وحدةً وسيادةً ورُقيّاً تلك التي استطاعت فك شفرات نزاعاتها وصراعاتها الذاتية وفق أنساق من البُنى والتنظيمات والطروحات الجذرية الضامنة للحياة العادلة والمتكافئة والمتقدمة.

**تعـــريف الصــراع**

 يقف الصراعِ كمفهوم وممارسة بين مستويين:

 الأوّل: الاختلاف الطبيعي منه أو المصطنع، والناجم عن التباين في العقائد أو الرؤى أو المصالح بين الجماعات الإنسانية، وهنا فإنَّ الفشل في إيجاد مساحات من الفهم والقبول والتناغم المشترك يُحوّل الاختلاف إلى صراع بين تلك الجماعات للدفاع عن ذات ومصالح كل طرف.

الثاني: الأزَمة، وهي مرحلة متقدمة ومعقدة من الصراع بين المجموعات المختلفة يصل بها إلى حد الاقتتال أو الانهيار العام للنظام الاجتماعي.

 إذن فالصراع هو: النِزاع الناتج عن الاختلاف جرّاء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر، وقد يكون مُبرراً كما في صراع الشعوب مع أنظمتها المستبدة، أو يكون غير مُبرر كما في الصراعات الإثنية والطائفية داخل أُطر المواطنة والوطن الواحد، وهنا فجوهر حركية الصراع يتولد من الاختلاف أولاً والفشل في تسويته أو إبداع الحلول المناسبة له ثانياً، وهو جذر الأزمات التي تعصف بكيان المجتمع والدولة وتُنذر بتفككهما.

 وتدخل العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية في تفعيل الصراعات وتفجيرها، أو احتوائها ضمن الأنساق المقبولة، من هنا كانت لدينا صراعات سلمية تتأطر بالحوارات والاختلافات المقننة دستورياً وقانونياً، وصراعات عنيفة دموية لا تلتزم بأي إطار تشريعي أو أخلاقي منضبط.

 ولا نريد هنا تناول الصراع من زاويته الإنسانية كمنظومة تداخل وتشابك وترجيح بين نوازع النفس ورغباتها وأمانيها وصولاً لتحقيق ذاتها في الواقع الخارجي، ولا نرغب أيضاً بتناول الموضوع من جهته الفلسفية في تبيان طبيعة الصراعات القائمة على قواعد الاختلاف والتفاوت المُنتج للحركة الإنسانية،.. بقدر ما نود التأكيد بوجود الصراعات كحقيقة قائمة تتباين شدةً وضعفاً، حضوراً وغياباً بين مختلف الجماعات الإنسانية، وهو ليس حكراً على مجتمعنا فحسب، حيث لا وجود لمجتمعٍ إنساني خالٍ من الصراعات على تنوعها، فطبيعة وحركية الحياة البشرية تُنتج الاختلاف والصراع والأزمة كسُنّة جرّاء تباين العقائد والرؤى والطموحات والمصالح بين الأفراد والجماعات والدول، ولكن المعضلة تبقى في طبيعة الفهم للتنوع الاختلافي بين النّاس والجماعات الإنسانية، وفي إبداع أمثل السُبُل القيمية والقانونية والأخلاقية لاحتواء هذا الاختلاف والتباين للحيلولة دون تفجّره كصراعات تصفوية ودموية وتخريبية وكارثية تستأصل التناغم والتآلف والتكامل الوطني أو الإنساني.

 إنَّ المُستغرب ليس هو الاختلاف والتباين وما قد يُنتجه من مستويات الصراع العقلائي والمتأطر بالضوابط القيمية والقانونية العامة، فهو في حقيقته جوهر يُنتج الحركية والإبداع في ساحة الحياة، فالمماثلة في الصورة والمضمون يقضي على إمكانية نشوء الحياة بالتبع،.. ولكن المُستغرب هو الفشل في تفهم قواعد هذا التباين ومزاياه وأهدافه، والفشل في تقنينه وضبطه ضمن مسارات ومرتسمات صالحة وأخلاقية وذات نفعٍ عام ومشترك لا تمييز أو ظلم أو إقصاء فيه.

**تنـــوع الصراع**

 تنقسم الصراعات إلى صراعات داخلية ضمن إطار المجتمع والوطن والدولة الواحدة كالصراعات السياسية والعِرقية والطائفية..الخ، وصراعات خارجية كما في صراع الدول على خلفيات وتنازعات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

 وهناك صراعات داخلية دموية واستئصاليه، وأُخرى سلمية لا تخرج عن التشريعات الضابطة للاختلاف والتباين كما في اختلاف الأحزاب والأعراق والطوائف فيما بينها، إذ تنجح منظومات المجتمع الملتزم والواعي وديناميكية وأنظمة الدولة الراقية في حل الاختلافات والصراعات وفق أُطر التعايش المشترك والتناغم المتبادل والمشاركة الحقيقية في إدارة المجتمع والدولة والبلاد،.. وهناك صراعات خارجية تحتكم إلى الأنظمة الدولية والاتفاقات الإقليمية والمعاهدات الثنائية في تسوية الاختلافات والصراعات، وأُخرى تآمرية وتخريبية تصل لحد إعلان الحروب كنتيجة لتفاقم الصراعات غير المنضبطة بين الدول.

 كما أنَّ هناك صراعات شخصية وأُخرى فئوية، عفوية أو مُنظّمة، وقتية أو مُستديمة، كامنة أو ظاهرة، مُعقدة أو بسيطة..الخ، إذ تتنوع الصراعات حسب تنوع جوهرها ومرتكزاتها وطبيعة القوى التي تدّعيها وتُغذّيها وتشترك بها، وتتباين جرّاء اختلاف أطرافها والأدوات النظرية والعملية المُستخدمة فيها وحجم المال والقوة والسلاح والتأييد المحشود لها، كما للفضاءات القيمية والقانونية والجغرافية تأثيرها الواضح في التعاطي مع أي صراع أو في إدارة أية أزَمة.

 أمّا موضوعات الصراع على تنوعه، فهي عامة وغير مُقيدة، إذ يمكن أنْ يكون أي اختلاف مدعاة للتفاقم ليصل حد الصراع السلمي أو الدموي أو العنيف،.. وعموماً فموضوعاته تتنوع بين ما هو قيمي فيما تعنيه من عقيدة ومُثُل وأفكار ورؤى تنتظم على أساسها حركة المجتمع، وبين ما هو سياسي يخص السلطة والحكم في المشاركة والتداول أو الاستبداد والاحتكار والانفراد بالسلطة، وبين ما هو مجتمعي في تنظيم أطر التعايش العِرقي والطائفي والثقافي، وبين ما هو اقتصادي فيما يخص طبيعة التوظيف للثروات والموارد والإمكانات لمواجهة معضلات سوء التوزيع والعوز والبطالة... الخ.